بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

عنوان البحث

مكانة صحيح البخاري في المدرسة الإباضية بالجزائر

(من خلال مؤلفات الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش)

إعداد:

أ.د قاسم حاج امحمد

قسم العلوم الإسلامية، جامعة غرداية

hadjkacem47@gmail.com

تمهيد:

للسنة النبوية عند الإباضية مكانة جليلة في أدلة التشريع بعد القرآن الكريم، وقد تعددت لديهم مصادرها حيث شملت معظم كتب الصحاح والمسانيد والسنن المشتهرة، لاسيما صحيحي البخاري ومسلم، واكثر من عرف عنه ذلك الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش، فلا تكاد تخلو كتبه –على تنوعها وكثرتها– من الاستدلال بهما في مختلف مجالات التأليف،

ويتناول هذا البحث بالدراسة مكانة صحيح البخاري في تصانيفه من حيث حصر عددها وموارد ذكرها، ومن حيث منهجه في الاستدلال بها ونقدها، وهو ما يبرز جانبا من عناية العلماء الجزائريين بصحيح البخاري، وأدلة على مسلك الوسطية والاعتدال والموضوعية في التأليف العلمي، ويندرج البحث ضمن المحور الرابع للملتقى: مؤلفات الجزائريين في العناية بصحيح البخاري قديما وحديثا.

وذلك من خلال الخطة الآتية:

المطلب الأول: عناية الشيخ اطفيش بكتب السنة النبوية والتأليف فيها.

المطلب الثاني: مكانة الإمام البخاري وجامعه الصحيح عند الشيخ اطفيش.

المطلب الثالث: منهج الاستدلال بصحيح البخاري في مؤلفات الشيخ اطفيش.

خاتمة.

المطلب الأول: عناية الشيخ اطفيش بكتب السنة النبوية والتأليف فيها.

تميز العلامة الشيخ اطفيش بتآليفه الشاملة لمختلف أبواب العلم الشرعي، لاسيما ما لم يجد للإباضية سبقا فيه، وبرزت عنايته بالحديث الشريف في جهوده الحثيثة لاستقدام مدونات السنة النبوية من مختلف البلاد الإسلامية، للرجوع إليها عند التأليف، وكانت قليلة جدا في مكتبات ميزاب.

حيث قال في ثنايا تفسيره لسورة الأحزاب في التيسير: "وكانت كتب الحديث غير موجودة في مضاب [تسمية لميزاب]، ورأى مالكيّ عالم من أهل مكّة ينسخ شرح النّيل في مكّة، ولم يجد فيه الحديث كثيراً، فأعطاني البخاري ومسلماً والترمذي وابن ماجة والنّسائي وأبا داود، وغير ذلك، وأنا حاضر في مكّة، فانتفعت بتلك الكتب، كما انتفعت بصحيح الربيع بن حبيب، فجمعت منها وفاء الضّمانة وجامع الشمل في حديث خير الرسل، وما خالفونا فيه أوّلته، وإن كان هو الحقّ أبقيته وصحّحته".[1]

كما اجتهد في تخصيص السنة النبوية وعلومها بالتأليف ، كعلم المصطلح ونقد الرجال، وأهم ما ألف في ذلك كتابي (وفاء الضمانة بأداء الأمانة)، و(جامع الشمل في حديث خاتم الرسل)، وهما في الواقع ليسا خاصين بالمصطلح فقط، ولكن أورد فيهما معظم مسائل المصطلح في بابين مستقلين.

وقد ذكرهما في مواضع من تآليفه وأشاد بهما، قال: "وصحّح الحاكم حديث «والذي نفسي بيده إنه لمكتوب عند الله تبارك وتعالى في السماء السابعة: حمزة بن عبد المطلب أسد الله، وأسد رسوله»، لكن تعقب، وورد من طرق أنّ الملائكة غسلته، وصححه الحاكم، لكن تعقب، ورويت بفضل الله ورحمته في صحيحي الذي منَّ الله بِهِ عليّ مع قِلة عِلمي الذي جعلته تماماً لترتيب مسند الربيع بن حبيب وما ألحق به، ما يدل على أن تعديد فضائل حمزة عند موته جائز وأنهُ مختص بذلك عن غيره".[2]

---

[1]– امحمد بن يوسف اطفيّش، تيسير التفسير، تحقيق الشيخ إبراهيم طلاي، الناشر: المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى.

[2]– امحمد بن يوسف اطفيّش، هميان الزاد إلى دار المعاد، 207/7. (نسخة رقمية من المكتبة الشاملة الإباضية، الإصدار الأول).

المطلب الثاني: مكانة الإمام البخاري وجامعه الصحيح عند الشيخ اطفيش.

كان لصحيح البخاري حضور كبير في تآليف الشيخ اطفيش، فلا يكاد يرجع إلى غيره من كتب الحديث عند الاستدلال بالسنة، إلا إذا لم يجد الحديث فيه وفي صحيح مسلم.

فنجد على سبيل المثال رجوعه إلى صحيح البخاري وحده أو مع صحيح مسلم في كتاب شرح النيل وشفاء العليل وهو أهم تأليف له في الفقه، في حوالي 64 موضعا، وفي كتاب تيسير التفسير في 225 موضعا، وفي كتاب هميان الزاد إلى دار المعاد في التفسير أيضا في 177 موضعا.

ويعتد الشيخ اطفيش بقول الإمام البخاري في تزكية الإمام جابر بن زيد، فيقول في معرض رده على منكر المذهب: "وإن لم تعرف الإباضية فقد عرفهم ابن حجر الشافعي في فتح الباري والأذرعي المالكي وقالا: إن الإباضية الوهبية أقرب المذاهب إلينا. وإن لم تعرف الإباضية فقد عرفهم البخاري إذ وثق إمامهم جابر بن زيد".[1]

ويوافق الشيخ اطفيش جمهور المحدثين في تقديم صحيحي البخاري ومسلم على غيرهما من كتب الحديث عند أهل السنة، باستثناء مسند الربيع بن حبيب، قال في وفاء الضمانة: "وأصحّ الأحاديث ما رواه الرّبيع بن حبيب عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن الصّحابي عن رسول الله ﷺ لمزيد ورع هذا السّند. وأمّا كتب قومنا: فأصحها في الحديث كتاب البخاري، ثم كتاب مسلم، وقالوا أنّهما أصحّ من موطّأ مالك، وقالوا: إنّما قال الشّافعي: ما أعلم شيئاً بعد كتاب الله أصحّ من موطّأ مالك، قبل وجودهما".[2]

وقال في جامع الشمل في مبحث علو الإسناد: "العالي خمسة (أي خمسة أنواع): المطلق: وهو القرب من رسول الله ﷺ بعدد قليل بالنّسبة إلى سند آخر يَرِدُ بذلك الحديث بعينه بعدد كثير، أو بالنّسبة لمطلق الأسانيد كرواية الرّبيع بن حبيب بالنّسبة إلى رواية البخاري ومسلم، فإنّها أقرب إلى رسول الله منها.

---

[1]- امحمد بن يوسف اطفيّش، رسالة إن لم تعرف الإباضية، ص: 1، (نسخة رقمية من المكتبة الشاملة الإباضية، الإصدار الأول)

[2]- امحمد بن يوسف اطفيّش، وفاء الضمانة بأداء الأمانة في فن الحديث، مطبعة عمان، مسقط، نشر وزارة التراث، 1409هـ/1988م: 07/1.

والقرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة عالية كالحفظ والضّبط، كالرّبيع بن حبيب، وأبي عبيدة مسلم منّا، وكمالك والشّافعي من غيرنا، والقرب بالنّسبة لرواية أصحاب كتب الحديث المعتبرة، كالقرب من مسند الرّبيع، ومسند البخاري ومسلم".[1]

المطلب الثالث: منهج الاستدلال بصحيح البخاري في تآليف الشيخ اطفيش.

من خلال تتبع موارد صحيح البخاري في مختلف كتبه في الفقه والتفسير والسيرة والعقيدة، ومن خلال بعض النصوص التي يبين فيها منهجه في الاستدلال يمكن استنتاج مسلكه في التعامل مع أحاديث البخاري خاصة وغيره من كتب الحديث لأهل السنة فيما ما يأتي:

أولا: الاستدلال بصحيح البخاري وغيره في الفروع الفقهية متى صح الدليل ولم يرد ما يعارضه.

قال في كتاب كشف الكرب، وهو جواب مسائل علمية لبعض المستفتين من أهل عمان، إذ رد على سؤال: هل يجوز الأخذ برواية قومنا؟

قال: " الجواز في الفروع إذا اطمأن القلب، نص عليه غير واحد من المغاربة، وإنما يلي ذلك من له علم المعقول والمنقول لا العامة، ولا سيما الوعظ، وليست كتبهم مهملة بل مفيدة مبحوث فيها قديمة مشروحة محشو عليها كصحيح البخاري وصحيح مسلم وكتب ابن حجر، وما كان من الخطأ فلا يؤخذ ولو في الفروع".[2]

ومن المواضع الدالة على أخذه بروايات البخاري والاستدلال بها في الفروع الفقهية قوله: "ويدل لأصحابنا في سريان الرضاع قوله ﷺ: "إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة " رواه البخاري ومسلم عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها، وقوله تعالى: {وأخواتكم من الرضاعة}".[3]

وقال في مسألة حكم سجدة التلاوة، "السجود فيها جائز لا واجب، قال البخاري عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ قرأ :{والنجم} فسجد وسجد من كان معه، غير أن شيخا من قريش أخذ كفا من حصباء أو تراب فرفعه الى جبهته وقال: يكفيني هذا. قال عبد

---

[1]– امحمد بن يوسف اطفيّش، جامع الشمل: ص 429.

[2] – امحمد بن يوسف اطفيّش، كشف الكرب، رقمنة وضبط: مصطفى بن محمد شريفي، ص 93، (نسخة رقمية من المكتبة الشاملة الإباضية، الإصدار الأول).

[3] – امحمد بن يوسف اطفيّش، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، 09/7. (نسخة رقمية من المكتبة الشاملة الإباضية، الإصدار الأول)

الله بن مسعود: فلقد رأيته بعد قتل كافرا، وكذا روى مسلم، وزاد البخاري: أن الشيخ أمية بن خلف لعنه الله.

وفى البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما قرأ رسول الله ﷺ: {والنجم} فسجد، وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن الانس.

وفي البخاري ومسلم عن زيد بن ثابت: قرأت على رسول الله ﷺ ولم يسجد، وهذا دليل على عدم وجوب سجود التلاوة ، وهو قول بعض أصحابنا والشافعي وأحمد ، وكذا قال عمر: إن الله تعالى لم يكتبها علينا إلا أن نشاء ، وقال سفيان وأصحاب الرأي بوجوبها".[1]

ثانيا: الترجيح برواية البخاري لبيان الصحيح من الضعيف في النصوص.

من ذلك ترجيحه لرواية في أسباب النزول، قال: "قيل: نزلت في الوليد بن المغيرة ، وقد كانت له أقوال تشبه ذلك، قلت: نزلت فيهم وفي أمثالهم، إلا أن الأول أولى لوروده في البخاري ومسلم ، والترمذي والطبراني وابن حبان".[2]

كما يرجح برواية البخاري الروايات الصحيحة ويعلل بها غيرها، من ذلك قوله: "وروى ابن حيان والنسائي، عن أبي سعيد، عنه ﷺ: «من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه». ولعل قوله: "وإن دخل الجنة... الخ" زيادة من راوٍ باطلة، ويدل هذا رواية البخاري ومسلم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ: «من لبس الحرير في الدنيا لم تلبسه في الآخرة»، بمعنى أنه ليس من أهل الجنة".[3]

ثالثا: استعمال التأويل في إزالة الاختلاف والتعارض الظاهري بين النصوص.

مما تميز به الشيخ اطفيش رحمه الله عدم تسرعه وتساهله في رد الحديث لمجرد تعارضه في الظاهر مع ما هو أقوى، من نصوص القرآن الكريم أو ما اشتهر في مصنفات الإباضية من الروايات، بل يميل إلى التأويل ما أمكن، ومن النصوص الدالة على ذلك قوله: "وأكثر أحاديث القوم المتناقضة فيما بينها أو ما بينها وبين ما عندنا قد رددت بعضها إلى بعض بالتأويل كتقييد بعض ببعض، وبأنواع الإعراب، ولا أذكر حديثا موهما لما لا يجوز إلا نبهت عليه وذكرت تأويله

---

[1] – محمد بن يوسف اطفيّش، تيسير التفسير، 10/ 448.

[2] – المصدر نفسه، 27/6.

[3] – المصدر نفسه، 304/6.

ونبهت أنه لغيرنا، فكيف لا أنبه عليه إذا لم يقبل التأويل، وقد اتفق العلماء على أنه لا يقال للجاهل: اعلم مثل علمي وإلا قطعت عذرك وبالعكس. ويقطع عذره في الأصول التي الحق فيها مع واحد ولا يجوز الاختلاف فيها إلا من وصل حدا من البلاهة لا يكلف فيه.

بل ينص على أنه يرجح أحيانا أدلة المذاهب الأخرى إن ترجحت صحتها لديه، ويقدمها على نصوص علماء المذهب، قال: "ولا أذكر من كلام القوم إلا ما لا بأس به، ولو وجد في مذهبنا ما يخالفه، إذا كان له وجه صحيح ظاهر لا تكلف فيه، وربما رجحته على ما في المذهب لقوة بادية وجدتها؛ لأن القول بالحق واجب مع الحبيب والبغيض. والواصل يحرم عليه التقليد. وفي كل مذهب راجح ومرجوح، وأكثر مسائلنا في الفروع راجحات والحمد لله، وكلها حق في الأصول. وإذا ترجح قول غيرنا في مسألة من الفروع على قولنا بأدلة، أو ذكروا مسألة لا بأس بها ولم تذكر في المذهب جاز ذكرها في كتبنا ولو بلا نسبة لها إلى قومنا. وإذا اضطر المذهب أحدا إلى مسألة من كتبهم لعدم ذكرها في كتبنا وعدم من يفتيه من أصحابنا عمل بها وهي من الفروع".[1]

وهذا كلام نفيس يبين إنصاف الشيخ اطفيش والتزام صحة الدليل ونبذ التعصب للرأي. ويقول في وفاء الضمانة: "وإذا روى قومنا حديثاً صحيحاً أثبتناه وأوّلناه تأويلاً صادقاً إلى ما يوافق القرآن إن كان ظاهره غير القرآن".[2]

ومن تطبيقات ذلك توجيهه للحديث الدال على رؤية الله تعالى يوم القيامة، وهو مروي في صحيح البخاري وغيره، بأن معناها تأكيد حقيقة لقاء الله تعالى لا الرؤية الحقيقية، لمخالفة هذا المعنى لمقتضى الآيات القرآنية النافية لها، ومقتضيات العقول.

قال في هميان الزاد: "دعوى جواز رؤيته يدل على جواز النقص عليه، لأن المرئي لون وجسم وحال في مكان، وله عرض، لأن لكل جسم عرضاً، وتركيباً وجهات ست، وحاجة وجريان زمان عليه، وحدوث وعجز بما بعد عنه، واحتجاب عن من لا يحضره، فللزوم ذلك يجب تأويل حديث: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون البدر»، بمعنى أنكم ستحققون وجوده ووعده ووعيده، وتزيدون يقيناً كما تكشفون البدر، وهذا كما تعلم أشياء وتجزم بوجودها وبصفاتها ولم ترها ولم تحسها، وإذا رأيتها فلا بد أن تصفه بالمكان والجهة وتكيفه بأمر، فبطل ما يقال إنه كما نعلمه

[1]- احمد بن يوسف اطفيّش، كشف الكرب، 1/ 81.

[2]- احمد بن يوسف اطفيّش، وفاء الضمانة وأداء الأمانة،

بلا مكان ولا حد ولا كيف. كذلك يبصره بلا حد ولا مكان ولا كيف، لأن الرؤية لابد فيها من تكييف وحد ومكان".[1]

وقال معلقا على حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» المروي في الصحاح والسنن: "وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك أن الشفاعة لأَهل الكبائر، فهو والله ما أعنى القتل، والزنى، والسحر، وما أوعد الله عليه النار".[2]

ذلك أن الإباضية يعتقدون بأن الشفاعة لا يستحقها مرتكب الكبيرة المصر ولو كان مسلما، ولهم في ذلك أدلة من القرآن والسّنّة.

ومن ذلك قوله: "ولم يصح عند أصحابنا حديث البخاري ومسلم أن كل ابن آدم يفنى إلا عجم الذنب فإنه يبقى، ومنه يبنى"، وكذا تأوله بعض قومنا، وأطال ولا بأس به، إلا إن زعم أحد أنه لا يقدر على إنشائه إلا بذلك، فقد أشرك.

قال أبو هريرة عنه ﷺ: «ليس من الانسان شيء لا يبلى إلا عظم واحد وهو عجب الذنب، منه يركب الخلق يوم القيامة »، رواه البخاري وغيره، ولا بأس، فإن المعنى أن حكمة الله إبقاءه لا أن الله يعجز عن البعث بدونه وهو أول ما يخلق ، وآخر ما يخلق ، فالله سبحانه وتعالى يحيي من الميت ما بقي، ويرد ما فنى ويحيه".[3]

فظاهر من هذا النص الاجتهاد في التأويل وتوجيه الألفاظ إلى المعنى المقبول غير المعارض للأدلة ما أمكن، وهو أولى من رد الحديث كله.

رابعا: التوقف أو الرد لأحاديث البخاري إن ورد ما يعارضها.

لم يمنع احتفاء الشيخ اطفيش بصحيح البخاري واعتماده عليه في مواضع كثيرة جدا من تصانيفه والترجيح به في مسائل عدة، من الاعتراض والنقد لبعض ما ورد فيه من روايات إن ظهر له عدم صحتها سندا أو متنا، كما تقدم ذكره، وقد يقدم عليه الروايات المشهورة عند الإباضية، إن ترجحت لديه بالنظر العقلي.

من ذلك قوله: "أرضعت رسول الله ﷺ، ذكره البخاري، والله أعلم بصحته أو بطلانه، وروى غيره من قومنا أن الذي رآه أخوه العباس بن عبد المطلب، وأنه قال: مكثت حولا بعد

---

[1]- امحمد بن يوسف اطفيّش، هميان الزاد: 106/5.

[2]- المصدر نفسه: 365/7.

[3] - امحمد بن يوسف اطفيّش، تيسير التفسير، 7/ 453.

موت أبي لهب لا أراه في النوم، ثم رأيته في شرحال، فقال: ما لقيت بعدكم راحة إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين، وذلك أن رسول الله ﷺ ولد يوم الاثنين، فبشرت أبا لهب بمولده ثويبة مولاته فأعتقها، فنفعه وهو في النار، والله أعلم بصحته أو بطلانه أيضا، وذلك أن الإشراك محبط للعمل، فكيف يسقى به أو يخفف به العذاب في الآخرة".[1]

على أنه وجدت مواضع أحال فيها الشيخ اطفيش أحاديث إلى صحيح البخاري لكنها لم توجد فيه مثل قوله: "وروى البخاري عن أنس عنه ﷺ: «لا يزال العاق يدعو لوالديه بعد موتهما ويستغفر لهما حتى يكتبه الله باراً».[2]

وقوله: "ولفظ البخاري والترمذي عن أبي سعيد: « اتقوا فراسة المؤمن فانه يبصر بنور الله عز وجل».[3]

وعند البحث نجد أنهما مرويان في غير الجامع الصحيح، والله أعلم.

[1] – امحمد بن يوسف اطفيّش، هميان الزاد إلى دار المعاد، 5/ 320.

[2] – امحمد بن يوسف اطفيّش، تيسير التفسير، 5/ 227.

[3] – المصدر نفسه، 10/ 151.

خاتمة.

يمكن –في ختام هذا المقال– حول مكانة صحيح البخاري في مؤلفات الشيخ اطفيش تحرير الملحوظات الآتية:

أولا: قام الشيخ اطفيش رحمه الله من خلال مؤلفاته بجهد تأصيلي لقضية السنة ومنهج التعامل معها عند الإباضية.

وقد حاول بذلك سد الفراغ الذي لاحظه في تراثهم من هذه الناحية، إذ بيّن أن لهم منهجا وقواعد قد تتفق أو تختلف مع غيرهم في نقد السنة النبوية، إلا أن الأهم هو أن لها مكانة في التشريع والعقيدة عندهم، وأن المذهب الإباضي ليس مذهب رأي وقياس صرف كما يتبادر لأول نظرة.

ثانيا: يظهر من خلال تتبع موارد البخاري في مؤلفات الشيخ اطفيش اهتمامه بالجامع الصحيح والحرص على الاستدلال به في أي مسألة فقهية، كما كان يرجح بروايته عند الاختلاف في الفروع.

ثالثا: تميز الشيخ اطفيش باتباع مسلك التأويل للأحاديث التي يظهر له تعارضها مع نصوص أقوى من القرآن أو السنة، رعاية لصحة الأسانيد واحتياطا من رد السنة بالدليل الظني.

رابعا: تبين هذه الدراسة عدم دقة القول باقتصار الإباضية على ما صح لدى علمائهم من الأحاديث فقط عند الاستدلال، بل نجد لديهم أفقا واسعا في الاستفادة من كل مصادر السنة متى صح سندها ومتنها سواء في العقيدة أو الفقه أو الآداب، والله أعلم.